المبحث الثالث : إدارة مخا طر القروض المصرفية.

يناقش في هذا المبحث المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر حيث جاء وصف إدارة المخاطر من خلال تعريفها وتوضيح أهدافها ومبادئها حيث أن إدارة المخاطر هي نظام شامل يضم عملية تهيئة البيئة الملائمة لإدارتها ودعم قياسها وتخفيف آثارها ورصدها وخلق الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية .

المطلب الأول: ماهية وظيفة إدارة المخاطر ومبادئها الأساسية.

بإعتبارها علما جديدا نسبيا فقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا حيث أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة وتتضمن إدارة تلك المخاطر ، ورغم أنه من شأن هاتين النقطتين أن تساعدنا على فهم ماهية إدارة المخاطر إلا أنها لا تصف بدرجة كافية جوهر المفهوم ويمكن تقديم التعريف التالي لإدارة المخاطر

أولا: تعريف إدارة المخاطر.

" إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى "[1].

ثانيا: وظيفة إدارة المخاطر.

---

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 50 .

تتمركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر،وخاصة في مجال مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب وفي صورة تقرير شامل مختصر ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية ويرفع إلى الإدارة العليا لمناقشته .

ومن المسؤوليات الأخرى الرئيسية لإدارة المخاطر التأكد من صحة البيانات والمعلومات وإستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير للمخاطر بشكل دوري ودقيق ويتضمن هذا التقرير توصيات بتخفيض مستويات التعرض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المناطق الجغرافية أو المجموعات ذات العلاقة المترابطة،والتي يشكل الحجم الكلي لإلتزاماتها نسبة عالية من موجودات البنك أو في علاقة بعض المخاطر بالعائد المتحقق من ورائها وكذا التوصية بتحويل بعض الأنشطة التي تدار يدويا إلى أنظمة إلكترونية لضمان توحيد تقارير المخاطر على كافة مستويات البنك مع إجراء بعض التدقيق العشوائي [(2)].

إن إستحداث هذه الإدارة المركزية للمخاطر من شأنه أن يمكن من التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفعالية .

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل[(3)].

وتتلخص المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر كالتالي :

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الإئتمان في البنك .

[(2)] فريد راغب النجار،إدارة الإئتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000،ص17.
[(3)] سمير عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 17 .

- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص .

- مراقبة تطورات مخاطر الإئتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الإعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة,مخاطر الطرف الأخر[4].

- مراقبة استخدام الحدود والإتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والإستثمار .

- مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر والمنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة .

- تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة .

- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة وإقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات .

- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل .

ثالثا: أهداف إدارة المخاطر.

تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من:

- إستيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات .

- حصر إجمالي التعرض للمخاطر .

- تحديد تركيز المخاطر وتلافيه .

رابعا: المبادئ الأساسية للحد من المخاطر.

[4] عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 117.

من خلال نظام الصلاحيات وتحديد المسؤوليات المناطة بالأشخاص المخول لهم قبول المخاطر يقوم البنك بتحديد التالي :

- الأشخاص المخول لهم قبول المخاطر .

- الظروف التي يمكن من خلالها قبول هؤلاء الأشخاص للمخاطر .

وتقوم الإدارة العامة بتحديد الأهداف المتصلة بالمخاطر لكل نشاط على أن تكون هذه ذات صبغة رقمية بقدر المستطاع ويتم إقرار إستراتيجية لكافة المخاطر سواء بإدارتها أو تجنبها .

- يتم تحديد مسؤولية تحقيق هذه الأهداف بشكل واضح وصريح .

- يتم تجنب تركز المخاطر بل حدوثها وفي حالة حدوث تركز يتم التقليل من المراكز التي يحدث فيها التركيز[5].

خامسا: الحد من المخاطر.

هناك إجراءات وأدوات فعالة ومناسبة يحددها البنك لضمان الموائمة بين التعرض للمخاطر مع الرغبة بتحملها .

- يتعين أن يحاول البنك التقليل من تعرضه للمخاطر الإئتمانية ومخاطر السوق من خلال حدود قائمة على الحجم والتي تحدد الحد الأعلى المسموح به للتعرض لمختلف أنواع المخاطر

ويتم تحديد هذه الحدود على مستوى العملاء ومستوى المنتجات ووحدات الأنشطة المختلفة ومستوى المحفظة ومستوى البلاد وعلى مستوى المؤسسة بشكل عام .

- المخاطر التي يمكن تحديدها رقميا وبشكل موثوق من خلال نماذج قياس المخاطر يمكن التقليل منها من خلال حدود مناسبة للمخاطر .

---

(5) سميرعبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 21 .

- المخاطر التي لا يمكن إخضاعها لحدود المخاطر القائمة على الحجم أو حدود المخاطر يمكن التقليل منها بإجراءات أخرى مناسبة وموثوقة أو من خلال عدة إجراءات للحد من المخاطر .

المطلب الثاني : أهم إختصاصات إدارة المخاطر.

يمكن أن تكون إختصاصات إدارة المخاطر في أي بنك كل أو بعض المهام الآتية :

1- إعداد الدراسات التقنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة العليا للبنك بشأن الحدود التي يتعين الإلتزام بها سواء فيما يتعلق بمجال الإئتمان (حد أقصى لحجم المحفظة أو الودائع ، حد التركزات الكبيرة [6]، حد أقصى لإقراض عميل واحد و الأطراف ذو العلاقة به ، حد أقصى للنشاط الواحد...الخ) أو حدود للفجوات الخاصة بالسيولة وسعر الفائدة وسعر الصرف

وبوجه عام هي الإدارة التي تتولى إعداد الدراسات الخاصة بالسياسات والضوابط التي يتعين مراعاتها لكافة الأنشطة التي يزاولها البنك ومتابعة الإدارات المختلفة من خلال التقارير والبيانات والسيناريوهات التي يتم إعدادها في هذا الشأن للوقوف على مدى إلتزامها بتلك الحدود ، وإعداد المقترحات والتوصيات اللازمة لتعديل المسار والحد من المخاطر الناجمة عن وجود إنكشاف أكبر من المسموح به في أي نشاط

.

2- إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافة الأعمال المصرفية (الإئتمان ، الإستثمار ، غرفة المعاملات ، السيولة ، ... الخ) .

3- إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل (الإئتمان، السيولة، السوق، العمليات، ...الخ) ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات .

4

[6] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 189.

4- إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة بإستراتيجية البنك المعتمدة من مجلس إدارته[7].

5- إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك حيث إتجهت البنوك منذ التسعينات بغرض مسايرة التطورات المصرفية الحديثة إلى تشكيل لجنة لإدارة الأصول والخصوم لديها ، ويرأسها الرئيس التنفيذي للبنك ، وأعضائها مديري الإدارات الخاصة بـ : الإئتمان ، الإدارة المالية ، الإستثمار المعاملات الدولية ، المخاطر ، وأي عضو آخر ترى اللجنة أهمية حضوره الإجتماعات التي تعقدها وهي إجتماعات أسبوعية عادة[8].

6- تتمثل الوظيفة السادسة لإدارة المخاطر في متابعة ما تنتهي إليه التطبيقات الفعلية لمتطلبات لجنة بازل الثانية بخصوص معيار كفاية رأس المال ، قياس مخاطر التشغيل، وكافة التطورات

والتوصيات التي تصدر عن لجنة بازل وذلك بغرض تهيئة أوضاع البنك مع التطورات المصرفية الحديثة ومسايرة المستجدات حتى يتسنى إستمرار البنك في السوق والمنافسة ، لأنه في حالة عدم إلتزام البنك بتطبيقه متطلبات لجنة بازل فإن وضعه أمام المراسلين سيكون ضعيفا مما يفقده المرونة في التعامل فضلا على أن ذلك سينعكس سلبا على تقييم أوضاع البنك من حيث المخاطر ، وبالتالي يتطلب الأمر متابعة مستمرة لما يصدر من توصيات من لجنة بازل وكذلك متابعة فعالية التطبيقات الفعلية وما يستقر عليه الأمر بخصوص ما تصدره تلك اللجنة من توصيات وكمثال على ذلك فإنه وفقا لتوصيات لجنة بازل الثانية توجد هناك بعض الأمور لازالت محل جدل ونقاش منها :

أولا: الضمانات.

[7] سمير عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 25 .

[8] سمير عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 26 .

حيث لم تأخذ مقررات لجنة بازل العديد من الضمانات في الحسبان منها الكفالة ، الضمانات العقارية غير السكنية ، وتلك غير المبنية ، البضائع ، الحسابات قيد التحصيل ، علما بأن تلك الضمانات تشكل مجمل نظام التخفيف من مخاطر الإقراض في الدول النامية [9].

ثانيا: الإقراض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

وهي تمثل مجمل أو معظم قطاع المؤسسات في البلاد العربية والدول النامية بوجه عام مع إستثناءات محدودة،ولم يحسم بعد تصنيف تلك المؤسسات فيما بين قطاع المؤسسات وقطاع التجزئة[10].

وإذا بقي هذا الوضع خارج نطاق rating الذي يعني شريحة محدودة جدا من قطاع المؤسسات بالإضافة إلى عدم أخذ بعض الضمانات في الإعتبار ستصبح تكلفة هذا التمويل مرتفعة بشكل غير منطقي لأن نسب المخاطر لهذه المؤسسات ستكون 100 % على الأقل .

وتحتاج تلك الأمور لمتابعة جيدة وفعالة حتى يتسنى مسايرة التطبيقات العملية لما ينتهي أو يستقر إليه الأمر في هذا الشأن :

- إعداد ومتابعة التقارير والجداول والمؤشرات التي يتم إعدادها لمتابعة قياس وإدارة المخاطر لكل أنواع المخاطر .
- إعداد ومتابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء البنك (مجموعة المؤشرات الخاصة بالإنذار المبكر) .
- عرض تقارير دورية على الإدارة العليا للبنك بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة الأنشطة المختلفة التي يزاولها و الإقتراحات التي تراها مناسبة للحد من المخاطر[11].

---

[9] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 189.
[10] سمير عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 27 .
[11] سمير عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 28 .

- تجميع البيانات الخاصة بالمخاطر وتحليلها .

- المشاركة في وضع سياسات أوجه توظيف الأصول على أساس معدلات التكلفة .

- المشاركة في وضع سياسات تسعير الأصول والخصوم وأساليب الرقابة عليها .

- إقتراح البدائل المتاحة لتنويع مصادر الخصوم للحصول على موارد توفر السيولة[12] .

- تحديد ومتابعة لكل عملة وإخبار إدارة الأموال بها .

- إعداد نماذج مالية لتحليل مدى حساسية التغيرات في أسعار الفائدة والصرف .

- إستطلاع العائد الدائن المطبق بالبنوك الأخرى .

- إجراء البحوث والدراسات لتقييم تكلفة الحصول على العملات الأجنبية وكذا تكلفة الإيداعات بها.

- إستحداث أو تطوير الخدمات المصرفية التي يمكن تقديمها .

- التنسيق المستمر مع السلطات الرقابية بشأن التعليمات والضوابط والتشريعات والقوانين الرقابية بغرض متابعة الإدارات المختلفة بالبنك للإلتزام بتلك التعليمات ، وتنظيم عروض وبرامج تنويرية للمختصين بتلك الإدارات بهدف إلقاء الضوء على المسؤوليات والواجبات المناطة بهم بموجب تلك التعليمات .

- مراقبة مدى إلتزام الإدارات المعنية بالتعليمات والإرشادات الصادرة عن السلطات الرقابية مع وضع جدول زمني للمراجعة والفحص الدوري ، وجدول زمني آخر لمتابعة الإجراءات

التي تم إتخاذها من قبل تلك الإدارات في سبيل الإلتزام بالتعليمات وتطوير نظام الإنذار المبكر لعدم الإلتزام المحتمل بتلك التعليمات .

- العمل كنقطة مرجعية مركزية لتوزيع كافة التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية وكنقطة تنسيق مركزية للردود التي ترسلها إدارات البنك المختلفة إلى السلطات الرقابية .

---

[12] محسن احمد الخضيري ,مرجع سابق,ص96.

- معالجة ومتابعة كافة الاستفسارات الموجهة من البنك إلى السلطة الرقابية فيما يتعلق بالإلتزام بالتعليمات .

- إعداد تقارير تفصيلية عن مدى إلتزام البنك بالتعليمات الرقابية ورفعها إلى الإدارة العليا على أساس ربع سنوي مع تضمينها بالتوصيات الضرورية وإجراءات التصويب اللازمة لتحقيق الإلتزام بالمتطلبات والتعليمات الرقابية[13] .

- الرد على أي إيضاحات أو إستفسارات ذات صلة بالإلتزام بالتعليمات أو الإجراءات الصادرة عن السلطات الرقابية والتي قد يطلبها أي قطاع أو إدارة بالبنك .

- إعداد مسودة جميع الكتب المرسلة من البنك إلى السلطة الرقابية وصياغتها في شكل نهائي بعد التنسيق والتواصل مع الإدارات المعنية .

- مراجعة كافة الطلبات المقترحة للحصول على إستثناء من أي من التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية ، وتقديم التوصيات والإجراءات المناسبة المقترحة بهذا الشأن[14].

- تقديم الرأي والتوصيات ذات الصلة بالإلتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية في حالة إقتراح البنك لطرح أي منتج (منتجات جديدة) .

الطلب الثالث : عملية إدارة المخاطر .

عملية إدارة مخاطر محددة .

وسوف نتحدث عن عملية إدارة المخاطر حسب مختلف المخاطر التي تواجهها البنوك .

I. إدارة مخاطر الإئتمان.

(13) محسن احمد الخضيري ,مرجع سابق,ص99.

(14) سمير عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 29 .

على مجلس الإدارة أن يضع الإستراتيجيات الكلية لمخاطر الإئتمان بأن يبين رغبة المصرف في توزيع الإئتمان بحسب القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الآجال أو الربحية ، وللقيام بذلك على مجلس الإدارة أن يأخذ بعين الإعتبار أهداف جودة الإئتمان والعوائد ونمو الأصول والمراجحة بين المخاطر والعائد في إطار أنشطة المصرف ، كما يجب تعميم إستراتيجية مخاطر الإئتمان على العاملين بالمصرف وعلى الإدارة العليا للمصرف أن تكون مسئولة عن تنفيذ إستراتيجية مخاطر الإئتمان التي أجازها مجلس الإدارة ، ومن مهام الإدارة العليا في هذا

الجانب وضع إجراءات مكتوبة تعكس الإستراتيجية الإجمالية وتضمن تنفيذها ولا بد أن تتضمن الإجراءات كل ما يتعلق بمخاطر الإئتمان من سياسات التعرف على هذه المخاطر

وقياسها ورصدها والسيطرة عليها،كما لابد أن يكون هناك إهتمام بتنويع المحفظة الإستثمارية من خلال وضع حدود عليا للتعرض إلى المخاطر بالنسبة لكل عميل أو مجموعة مترابطة من العملاء أو صناعة أو قطاع إقتصادي أو منطقة جغرافية أو منتج ، ويمكن للمصرف أن يستعمل طريقة إختبار الشد في وضع هذه الحدود القصوى ورصد المخاطر من خلال مراقبة دورات العمال وتقلبات السوق وتغيرات أسعار الفائدة ، وعلى المصارف التي تدخل في التمويل على نطاق دولي أن تقيم المخاطر القطرية المعنية,ويتعين على المصارف أن يكون

لديها نظام للإدارة المستمرة للمحافظ الإستثمارية المشتملة على مخاطر الإئتمان ، وتتطلب الإدارة السليمة أن يقوم المصرف بعمله في مجال متابعة الوثائق الخاصة بالمخاطر والمتطلبات التعاقدية والإلتزامات القانونية والرهون بكل فاعلية، كما تتطلب التبليغ الفوري

و الدقيق للإدارة ومراعاة سياساتها وإجراءاتها وغير ذلك من القوانين والنظم المطبقة[15].

وعلى المصارف أن تعمل وفق معاير سليمة ومحددة لمنح الإئتمان حتى يمكن القيام بالتقييم الشامل للمخاطر الحقيقية للمقترضين أو الأطراف الأخرى في عقد التمويل ، وذلك لتفادي مشكلة الإنتقاء الخاطئ للمقترضين ، وتحتاج المصارف لمعلومات مختلفة عن المقترضين ومن ذلك الغرض من التمويل ومصادر السداد والمخاطر المرتبطة بالمقترضين ، ودرجة حساسية هذه المخاطر إتجاه حركة السوق والمتغيرات الإقتصادية ، والأداء السابق للمقترض ومقدرته الحالية على رد القروض وقابلية الضمانات المقدمة أو إلتزام الضامنين للتنفيذ ، ومن المهم أن يتوفر لدى المصارف طريقة واضحة ورسمية لتقييم الإئتمان والموافقة عليه سواء

عند منح القروض الجديدة أو عند تمديد القروض القائمة وأي طلب جديد للإقتراض لا بد أن يخضع للتحليل الدقيق من طرف محلل الإئتمان بغرض توفير معلومات لأجل تقييم الداخلي

والتصنيف ويمكن إستخدام هذا التحليل في عمليات تقييم طلبات القروض والقرار بشأن قبولها أو رفضها

.

وينطوي منح الإئتمان على قبول المخاطر مثلما يعني توليد الأرباح في نفس الوقت ، ويجب أن تكون هناك كلفة للإئتمان حتى تعكس المخاطر المصاحبة لمنح ذلك الإئتمان وتبعاتها المالية وعند النظر في الإئتمان المحتمل على المصرف أن ينشأ مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة

وأن يحتفظ بما يكفي من رأس المال لإمتصاص الخسائر غير المتوقعة ، ويمكن أن تلجأ المصارف إلى الرهون والضمانات المساعدة في تخفيف آثار المخاطر المرتبطة ببعض

[15] طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 39 .

المعاملات ولكن ما يجب ملاحظته هو أنه لا يمكن للضمان أن يكون بديلا عن التقييم الشامل لملاءة المقترض وقدرته على السداد التي يجب أن تعطى أهمية قصوى[16].

ويتعين على المصارف تحديد وإدارة مخاطر الإئتمان المرتبطة بجميع أصولها وأنشطتها وذلك من خلال المراجعة الدقيقة لعناصر المخاطر الخاصة بكل واحدة من هذه الأصول ، كما أن هناك الحاجة لعناية خاصة عندما يدخل المصرف في أنشطة وأصول جديدة وفي هذا الشأن يجب عمل إجراءات ووسائل رقابة لتحديد المخاطر في هذه الأنشطة والأصول الجديدة ، ولابد أن يكون لدى المصارف الأدوات التحليلية وأنظمة المعلومات لقياس مخاطر الإئتمان في جميع الأنشطة داخل أو خارج الميزانية ، ويجب أن يكون النظام المتبع قادرا على توفير المعلومات الخاصة بتركيز الأصول وحساسية المخاطر في المحفظة الإستثمارية ، ويمكن للمصارف أن تعالج قضايا المحافظ الإستثمارية المرتبطة بالإئتمان من خلال بيع الديون والمشتقات المالية والتصكيك والدخول في الأسواق الثانوية لتداول الديون .

كما يجب أن يكون لدى المصارف نظام لمتابعة عمليات الإئتمان الفردية بما في ذلك تحديد كفاية الإحتياطات والمخصصات والنظام الفعال للرصد يزود المصارف بمعلومات عن المركز المالي الحالي للمتعاملين معه ، حيث يمكن من خلال هذا النظام متابعة التدفقات النقدية المخططة وقيمة الضمان من أجل تحديد وتصنيف الصعوبات المالية المحتملة للمقترضين ، وفي نطاق متابعة مكونات المحفظة وجودة هذه المكونات بصورة كلية لا يكفي فقط الإهتمام

بتركيز الإئتمان لدى مجموعة محددة من المقترضين ولكن يجب النظر أيضا في آجال الإئتمان الممنوح[17].

---

(16) طارق عبد العال، مرجع سابق ، ص 40 .

(17) طارق عبد العال، مرجع سابق ، ص 40 .

ومن الضروري أن تقوم المصارف بتطوير النظم الداخلية لتصنيف المخاطر لإدارة مخاطر الإئتمان ويساعد النظام الجيد للتصنيف في معرفة درجات مخاطر الإئتمان وذلك من خلال تقسيم الإئتمان إلى مجموعات حسب درجة المخاطر ، وتعتبر التصنيفات الداخلية للإئتمان من الأدوات المهمة في الرصد والسيطرة على مخاطر الإئتمان ذلك أن التصنيفات الدورية تمكن المصارف من تحديد الخصائص الشاملة للإئتمان الممنوح ، وتشير إلى أي تدهور في جودة الإئتمان وزيادة المخاطر المرتبطة به حيث يمكن في ضوء ذلك تكثيف الرقابة على الإئتمان التي تزيد مخاطره .

ويجب أن يحصل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف على تقارير دورية مستقلة وذلك بغرض التأكد من أن هناك سيطرة على مخاطر الإئتمان في حدود الضوابط التي تحددها المعايير الرقابية و الإجراءات الداخلية لكل مصرف ، ولابد من وجود آليات المراقبة الداخلية لضمان التقيد بالسياسات الإئتمانية ، وربما تشتمل هذه الآليات على إجراء مراجعات دورية لمخاطر الإئتمان لتحديد مواطن الضعف في عملية إدارة الإئتمان وبمجرد تحديد الصعوبات الإئتمانية يجب أن يكون لدى المصارف سياسة واضحة لادارة الائتمان الذي ينطوي على مشاكل ويجب أن يتوفر للمصرف برامج عمل فعالة لإدارة المخاطر في محفظتها الإئتمانية .

II. إدارة مخاطر سعر الفائدة.

يتعين على مجلس إدارة المصرف أن يجيز الأهداف الكلية للمصرف والخطط العامة والسياسات التي تحكم مخاطر سعر الفائدة ، وإضافة لهذا يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن الإدارة التنفيذية للمصرف قد إتخذت الإجراءات المطلوبة لتحديد هذه المخاطر وقياسها

وإدارتها ، ويجب أن يكون مجلس الإدارة على علم بموقف مخاطر سعر الفائدة التي يتعرض لها المصرف وذلك من خلال التقارير المرفوعة إليه .

ويجب أن تتأكد الإدارة العليا من أن المصرف يتبع سياسات وتدابير تمكن من السيطرة على مخاطر سعر الفائدة ، وتشتمل هذه السياسات والتدابير على آلية مراجعة مخاطر سعر الفائدة والحدود القصوى الملائمة لتحمل المخاطر والنظم الكافية لإدارة المخاطر والنظم المتكاملة لرصد مخاطر سعر الفائدة وآليات المراقبة الداخلية الفاعلة ، كما يجب أن تكون للمصارف القدرة على تعيين الأشخاص أو اللجان المسئولة عن إدارة مخاطر سعر الفائدة وتحديد المسؤوليات و الصلاحيات المرتبطة بذلك(18).

ويجب على المصارف أن تحدد بوضوح السياسات والإجراءات التي تحد من مخاطر سعر الفائدة وذلك من خلال رسم المسؤوليات ذات الصلة بقرارات إدارة مخاطر سعر الفائدة ومن خلال تحديد الأدوات والخطط المطلوبة للإحتماء من هذه المخاطر ومن خلال الإستغلال الأمثل لفرص الإستثمار المتوفرة في السوق المالي والمصرفي ، ويتعين تحديد المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية الجديدة بالتدقيق في آجالها وشروط تسعيرها وإستردادها وعلى مجلس الإدارة أن يجيز أي خطط للإحتماء أو لإدارة المخاطر قبل الشروع في تطبيقها .

وتحتاج المصارف لنظام معلومات لقياس ومتابعة ورصد وإحتواء إحتمالات التعرض لمخاطر سعر الفائدة ومتابعتها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها ، كما تحتاج المصارف لنظم إدارة المخاطر التي تقوم بتقييم آثار التغير في سعر الفائدة على العائدات والقيمة الاقتصادية للموجودات ، ومن الضروري أن تكون هذه النظم قادرة على إستخدام المفاهيم المالية وطرق إدارة المخاطر المعروفة لتقييم مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بموجودات المصارف

وإلتزاماتها بالموقف المالي لأنشطتها خارج ميزانيتها ، ومن بين طرق قياس تعرض المصارف لمخاطر سعر الفائدة الطريقة المسماة بتحليل الفجوة وطريقة الفترة وبالإمكان إجراء تجارب لمعرفة آثار التغير

(18) طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 41 .

في سعر الفائدة والتغير في منحنى العائدات وكذلك التغيرات في تقلبات أسعار السوق والتغيرات الأخرى ، ويجب أن تنظر المصارف في أصعب الأوضاع الإفتراضية التي يمكن أن تحدث والتأكد من وجود خطط الطوارئ المناسبة لمعالجة مثل هذه الأوضاع[19].

وهناك ضرورة لانجاز نظام وموجهات للحدود القصوى لتحمل مخاطر سعر الفائدة والتقيد بها حتى تبقى درجات التعرض للمخاطر في الحدود التي سبق رسمها مهما تغيرت أسعار الفائدة وان النظام المناسب لحدود تحمل المخاطر يؤدي إلى السيطرة على مخاطر سعر الفائدة واحتوائها في النطاق المقرر وأي تجاوز لهذه الحدود القصوى المتفق عليها يجب أن يكون معلوما لدى الإدارة العليا للمصرف لإجراء ما تراه مناسبا .

ومن المهم أن تشتمل التقارير المرفوعة إلى مجلس الإدارة عن أسعار الفائدة على ملخص لدرجة التعرض للمخاطر،ومدى الإلتزام بالسياسات والحدود القصوى لتحمل المخاطر ونتائج

تجارب إختبار شد المخاطر وملخص لما تم مراجعته من سياسات المخاطر والإجراءات

المتصلة بها ونتائج المراجعة التي يقوم بها مدققوا الحسابات من داخل المصرف وخارجه .

ويجب أن يكون للمصارف النظم المناسبة للرقابة الداخلية للتأكد من سلامة إجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة ولتطوير طرق عمل فاعلة وذات كفاءة وتقديم تقارير مالية ورقابية موثوقا بها بالإضافة إلى ضمان إحترام القوانين السائدة واللوائح والسياسات المنظمة ، ويتضمن أي نظام كفء للرقابة الداخلية للمخاطر آلية مناسبة لتحديد المخاطر وتقييمها يستند إلى نظم معلومات كافية ويجب أن تشتمل نظام الرقابة الداخلية على إجراءات وسياسات تتم مراجعتها بصفة دورية بغرض معرفة درجة الإلتزام بها . وهذه المراجعة الدورية لا تغطي فقط حجم مخاطر سعر الفائدة ولكنها كذلك تهدف إلى معرفة جودة

[19] طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 42 .

إدارة المخاطر،ويجب التنويه إلى أهمية الفصل الكافي للمسؤوليات والمهام المتعلقة بقياس المخاطر ورصدها والسيطرة عليها .

III. إدارة مخاطر السيولة.

بما أن المصارف تتعامل في أموال الجمهور القابلة للسحب فإن إدارة السيولة من المهام الأساسية للمصرف[20] ، فعلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة التأكد من أن أولويات المصرف وأهدافه واضحة فيما يخص السيولة فيتعين أن تستوثق الإدارة العليا من أن إدارة السيولة تتم بصورة فاعلة من خلال تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة ، ويجب أن تتوفر لدى المصارف قاعدة البيانات الكافية لقياس وإدارة مخاطر السيولة ورصدها كما يجب أن تشتمل هذه التقارير على موقف السيولة في آجال زمنية محددة .

وتنشأ مشكلة إدارة السيولة أصلا من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وأن هناك تباينا بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها ، وبينما لا يستطيع المصرف السيطرة على مصادر أمواله من الودائع يمكنه السيطرة على إستخدامات هذه الأموال .

وعلى ذلك فإن هناك أولوية تعطى لموقف السيولة عند توظيف الموارد ، ونظرا لتكلفة الفرصة البديلة للموارد السائلة يتعين على المصارف أن تدخل في الإستثمارات ذات العائد بعد أن يكون لديها ما يكفي من السيولة ونجد أن معظم المصارف تحتفظ الآن بإحتياطات وقائية علاوة على الإحتياطات الإعتيادية بينما يعتمد حجم الإحتياطات الوقائية على تقييم إدارة المصرف لمخاطر السيولة .

---

(20) طارق عبد العال، مرجع سابق ، ص 43 .

ومن الضروري أن تتخذ قرارات إدارة السيولة بالنظر إلى مهام كافة إدارات المصرف والخدمات التي تقدمها،وعلى المسئول عن إدارة السيولة بالمصرف أن يسجل بدقة أنشطة جميع أقسام المصرف العاملة في تجميع السيولة وتوظيفها وعليه كذلك التنسيق بين كل تلك الأنشطة .

كما أن القرارات الخاصة بإحتياجات السيولة يجب مراجعتها بإستمرار لتفادي فائض السيولة أو نقصانها وتحديدا فإن على المدير المسئول عن السيولة بالمصرف أن يعرف من البداية تواريخ العمليات الكبيرة مثل المواسم التي تشهد السحب من الودائع بكميات كبيرة أو فترات الإيداعات بمبالغ كبيرة حتى يمكن وضع خطط فاعلة لمعالجة النقص في السيولة أو كيفية إستغلال فوائضها بكفاءة عالية[21].

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون للمصرف آليات التحكم الداخلية لإدارة مخاطر السيولة ، بحيث تكون هذه الآليات جزءا من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه المصرف وإن كان هذا

النظام فاعلا فسيوجد بيئة تحكم متينة وآلية كافية لتحديد وتقييم المخاطر ،كما يجب أن يكون للمصرف نظام معلومات ملائم لإستخراج تقارير منتظمة ومستقلة تساعد في معرفة الإلتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة المصرفية ، وتقوم المراجعة الداخلية بمهمة التدقيق المنتظم لعملية إدارة السيولة بهدف تحديد مصاعب أو نقاط ضعف في سيولة المصرف وتمكين إدارة المصرف من إجراء المطلوب في حينه لمراجعة هذه المصاعب .

IV. إدارة مخاطر التشغيل

على مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يقوما بتطوير سياسات عامة وخطط لإدارة مخاطر التشغيل وحيث أن مخاطر التشغيل قد تنشأ نتيجة الأخطاء البشرية أو بسبب النظم المتبعة أو التقنية فإن إدارة هذه المخاطر على درجة من الصعوبة ، وتحتاج الإدارة العليا أن تؤسس لإدارة مخاطر التشغيل معايير وموجهات واضحة يتم تطبيقها للتقليل من هذه المخاطر .

(21) طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 44 .

ولإيجاد هذه المعايير والموجهات يجب أن يأخذ في الحسبان كل ماله صلة بمخاطر التشغيل مثل العاملين في المصرف والتقنية المتبعة وطرق وضوابط العمل إذ يمكن أن تكون هذه مصادر لمخاطر التشغيل[22].

وبالنظر إلى تعدد مصادر مخاطر التشغيل يجب تطوير المعايير العامة لتحديد وإدارة هذه المخاطر ويجب الإهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل في الإدارات المختلفة للمصرف والتي تنشأ إما بسبب العاملين أو نتيجة الإجراءات المتبعة أو التقنية المستخدمة ، وعلى ذلك يمكن إستحداث عدد من اللوائح وموجهات العمل وللقيام بما هو مطلوب في هذا الشأن يجب تطوير دليل مخاطر التشغيل الذي يشتمل على توضيحات خطوات وطرق التشغيل في كل إدارة ومثال ذلك توضيح طرق وكيفية التعامل مع الزبائن أو المستثمرين ، وهذا الدليل لا يقتصر فقط على

تحديد وتقييم مخاطر التشغيل ولكن يمكن إستخدامه من قبل الإدارة والمراجعين لأغراض التدقيق وشفافية العمل .

ونظرا للطبيعة المعقدة لمخاطر لتشغيل فإنه يصعب تحديد حجمها ومعظم أدوات قياس مخاطر التشغيل غير متطورة وتخضع للتجربة ، ولكن يمكن للمصارف أن تحصل على المعلومات الخاصة بالمخاطر المتعددة من التقارير والخطط التي تصدر عنها مثل تقارير المراجعة والتقارير الخاصة بالرقابة المصرفية وتقارير الإدارة وخطط العمل وخطط التشغيل

ومعدلات الخطأ وما إلى ذلك ، والمراجعة الدقيقة لهذه الوثائق ستكشف عن الثغرات التي ربما تكون مصدرا لهذه المخاطر المحتملة ، ويمكن بعدها تصنيف المعلومات التي تتوفر من التقارير لتحديد العوامل الداخلية والخارجية للمخاطر ثم تحويلها إلى مؤشر عن ارجحية وقوع

(22) طارق عبد العال، مرجع سابق ، ص 45 .

الخسائر ، وتضم أدوات تقييم المخاطر ورصدها وإدارتها المراجعة الدورية وإختبار الشد وتوظيف القدر المناسب من رأس المال الاقتصادي[23].

ولطالما هناك عدد من المصادر التي تنشأ منها مخاطر التشغيل يتعين التعامل مع هذه المخاطر بطرق مختلفة وعلى وجه التحديد ، فالمخاطر التي مصدرها العاملون تحتاج إلى إدارة فاعلة ورصد وتحكم وهذه بدورها تحتاج إلى القيام بإجراءات عمل كافية ، ومن العناصر المهمة للتحكم في مخاطر التشغيل هو الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط طوارئ وعنصر آخر مهم هو التأكد من إنسجام نظم التبليغ عن المخاطر وسلامتها وإستقلالها و يمكن القول أن للمدققين الداخليين دور كبير في رصد مخاطر التشغيل .

المطلب الرابع: أدوار إدارة المخاطر.

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها هذه القدرة تخدم عدة وظائف منها :

1- أداة لتنفيذ الإستراتيجية.

تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل وبقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك ، ومن الممكن أن تبدو المخاطر نظرية بالمقارنة بالأمور الواقعية الأكثر عملية مثل حجم الأعمال ، الهامش والأتعاب ، والمخاطر نتائج ممكنة أو غير ممكنة ومن هنا يكون إغراء قوي على التشديد على الأهداف والأعمال الآنية والفورية على حساب النتائج المحتملة المستقبلية ، ومع ذلك فمخاطر اليوم سوف تصبح

---

[23] طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 46 .

واقعا غدا إذ أن تجاهل المخاطر يشبه تجاهل الخسائر الممكنة المستقبلية ، وهذا يمكن أن يكون مقبولا اذا كانت التوقعات البسيطة للربحية ممكنة

بدرجة ما من الإعتمادية ولا تكون توقعات حجم الأعمال والمكاسب مفيدة إلا عندما لا يكون هناك قدر زائد من عدم التأكد ، ولكنها إذا كانت فعلا على سيناريو واحد ضمن عدد كبير من

السيناريوهات الأخرى المحتملة بدرجة متساوية فإن التصور أو التوقع الأساسي لا يعني الكثير

ومع وجود عدم التأكد تتعلق المشكلة بالتعرف على كل الإنحرافات الممكنة عن سيناريو الأساس أكثر من تعلقها بتنقيح هذا التصور الأساسي وتلخيص النتائج المحتملة في تصور واحد يخفي المخاطر ببساطة وراء الإفتراضات[24].

وبدون إدارة المخاطر لا يمكن بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان أيضا السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة ، وتنبع أهمية

إدارة المخاطر من حقيقة أنه بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتيجية مقصورا على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر إلى تأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاص بالبنك .

2- الميزة التنافسية.

إن تجاهل المخاطر اليوم أشبه بتجاهل الخسائر المستقبلية والإمتناع عن إتخاذ إجراءات تصوييبية اليوم لتفاديها غدا ، فاليوم تكون الخسائر المستقبلية مجرد إمكانية أو إحتمال ولكنها ستتحول إلى واقع غدا والتحكم في التكاليف المستقبلية إسهام للدخل المالي والمستقبلي وهذا هو السبب في أن التحكم في المخاطر عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية[25].

إن المخاطر مثل التكاليف يجب أن تحمل على العملاء كلما جعلت المنافسة ذلك ممكنا وهذا هو السبب في إرتباط إدارة المخاطر الوثيق بقرارات التسعير .

[24] طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 224 .
[25] طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 225 .

والعلم بالمخاطر أمر ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء ، وهو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري عبر العملاء ذوي المخاطر المتباينة وإذا لم يوجد مثل هذا التمايز أو إذا لم يكن قائما على المخاطرة تظهر تأثيرات معاكسة فيتم تقاضي أسعار مبالغ فيها من العملاء المنخفضي المخاطر بينما يتم تقاضي أسعار أقل من اللازم من العملاء

المرتفعي المخاطر ويحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم العملاء ذوي المخاطر المرتفعة ، وإذا قامت البنوك الأخرى بإجراءات التسعير وفقا للمخاطر فإن الفرق يزيد من التأثير السلبي لإساءة التسعير ولا يجتذب البنك الذي يسيء التسعير فقط العملاء ذوي المخاطر العالية ولكن يثبط همتهم ولا يغالي البنك الذي يسيء التسعير في الأسعار التي يتقاضاها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ولكن المنافسين يجتذبونهم بتقديم أسعار أقل .

بدون تسعير المخاطر لا يتوقع البنك التكاليف ذات الصلة في سعره ولا ينفر ذلك فقط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة بل ويجتذب العملاء ذوي المخاطر العالية ويضخم المنافسون التأثير السلبي لهذا الغياب للتمايز السعري في كل مرة يسعرون فيها المخاطر .

3- المخاطرة والقدرة على الدفع.

تشير الإشارة إلى الخسائر المستقبلية (الممكنة أو المحتملة) على الفور قضية تحديد ماهية الخسائر المستقبلية زائد الجدل بشأن الخسائر المتوسطة والخسائر غير المتوقعة ، وتمثل الخسارة المتوسطة كمتوسط إحصائي للمكاسب و الخسائر التي تكون غير مؤكدة اليوم ، أما الخسائر غير المتوقعة فهي الإنحرافات السلبية عن المتوسط وهذه الإنحرافات سوف تحدث بالضرورة بدرجة ما من التواتر والقضية هي كيفية التعامل معها[26].

[26] طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 226 .

وقد تطورت إدارة المخاطر التقليدية حول مفهوم الخسارة المتوسطة وحيث أن المكاسب والخسائر تميل للتعويض عبر محافظ العملات وعبر الوقت فإنه يبدو معقولا أن نعتبر تكلفة المخاطر" خسارة متوسطة عبر المحافظ " فسوف يكون هناك فترات يرتفع فيها حجم الأعمال والإيرادات وفترات أخرى يميل فيها فرص الأعمال وحالات العجز عن الدفع إلى الإزدياد

بسبب الأحوال الإقتصادية العامة وإستخراج المتوسط عبر الوقت وعبر المحافظ ينبغي لهذا السبب أن يغطي تكلفة المخاطر .

وتعتمد القدرة على الوفاء بالإلتزامات على النتائج السلبية ، فسوف يكون هناك دائما خسائر أعلى من المتوسط وسوف يتم إستيعاب معظمها بواسطة رأس المال لتفادي الإفلاس ، وبالطبع لا يمكن تغطية كل الخسائر المحتملة وعلى الأقل يجب توفير الحماية من كل الخسائر المتوسطة زائد كل الإنحرافات الشائعة حول المتوسط بالإضافة إلى إحتياطي السلامة

والخلاصة أن تكلفة المخاطر أكبر من الخسائر المتوسطة وينبغي أيضا أن تشمل تكاليف الحماية الإضافية من الإنحرافات عن المتوسط .

4- إتخاذ القرار .

إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة عل إتخاذ قرارات مستنيرة ، لذلك تعتبر إدارة المخاطر عامل نجاح حاسم وخاصة إذا كانت متطورة لدرجة يحدث معها تأثير على إتخاذ القرار ، وتشمل إدارة المخاطر إثبات والتحوط من المخاطر والتحدي هنا هو رصد المخاطر الكامنة قبل عملية إتخاذ القرار وليس بعدما تكون القرارات قد أتخذت وأصبحت المخاطر موجودة فعلا[27].

(27) طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 228 .

ومن الواضح أن تقنيات إدارة المخاطر لا يمكن أن تكون بديلا عن عملية إتخاذ القرار فتحمل المخاطر عملية تنطوي على الإجتهاد وإصدار لأحكام ، وليس من السهل قياس ورصد كل أبعاد المخاطر ورغم أن المخاطر يمكن قياسها إلا أن القرار يجب أن يتخذ مع ذلك بشأن

فرصة معاملة ما وبالنظر إلى إتساقها مع السياسات المالية والتجارية للبنك فان القصد من إدارة المخاطر أن تساعد على إتخاذ القرار وليس أن تكون نموذجا لعملية إتخاذ القرار بأسرها.

5- مخاطر التسعير.

إن العلم بالمخاطر يسمح للبنك بتسعيرها وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة إلى أخرى ومن عميل إلى آخر أو عبر وحدات الأعمال ، يضاف إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه التكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة .

ومن الواضح أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميل العملاء هذه الأسعار تتوقف على القدرة

التجارية,فالمنافسة تجعل هذا الخيار نظريا بالنسبة إلى البنوك ، ولا يعني ذلك أن مقاييس المخاطر تكون عديمة الفائدة إذا تعذر ترجمتها بسهولة إلى هوامش أعلى محملة على العملاء بل إنها تمكن البنوك من معرفة تكلفة المخاطر وبمقارنتها مع التكاليف التشغيلية الأخرى يمكن

عندئذ إتخاذ إجراءات تصحيحية تركز على بنود التكلفة والتكلفة التشغيلية أو تكلفة تغطية المخاطر أو التحولات الحادثة في السياسات التجارية الأقدر على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر[28].

6- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها.

بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال ، ومن السهل زيادة الهوامش الجارية عن طريق تحمل المخاطر والحل

[28] طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 229 .

البسيط هو اقراض العملاء ذوي المخاطر العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش ثم في مرحلة ثانية

حالات عجز عن السداد، وتقدِم وحدات العمال الأكثر حكمة على المحافظة على هوامشها بمرور الوقت ومن هنا فإن خرائط المخاطر– العائد فقط هي التي تكون وثيقة الصلة وينبغي إدماج عملية رفع التقارير عن المخاطر مع رفع التقارير عن المكاسب الأكثر تقليدية .

7- إدارة المحافظ.

رغم أن البنوك إتبعت دوما مبدأ التنويع المعروف جيدا إلا أن الإدارة الفاعلة للمحافظ المصرفية محدودة ويتم تنفيذ إدارة المحفظة على نطاق واسع فيما يتصل بالمعاملات السوقية

لأن آثار التنويع واضحة ولأن التحوط من المخاطر أمر ممكن بإستخدام الأدوات المالية ، ويعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات المصرفية أحدث مجالات إدارة المخاطر وتتعامل

إدارة المحافظ مع الوصول بخريطة المخاطر-العائد[29] إلى المستوى الأمثل من خلال تغيير تركيبة محفظة ما ، وتعتمد إدارة المحافظ على القواعد الإرشادية التجارية بدرجة أكبر وتقوم

على أقل قدر ممكن من التنويع أو تهدف إلى الحد من تركزات المخاطر في بعض الأعمال أو لدى بعض العملاء .

(29) طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 231 .

يعتمد النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى على التمويل عن طريق القروض خاصة في دول اقتصاديات المديونية كالجزائر مثلا. كما تعتبر عملية الإقراض الخدمة الأساسية التي يقدمها البنك ومصدر الأول لتحقيق الأرباح لكل سياسة اقتصادية فبدون المال و الوسائل النقدية لا يمكن على مستلزمات الإنتاج التي تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال منتج وبالتالي الحصول القروض يرتبط بالبنوك والتي تعتبر المحرك لأي دولة. فتمويل

كما أن المؤسسات تلجأ إلى البنوك من أجل تمويل مشروعاتها,والبنوك بدورها تضع تحت تصرف هذه التمؤسسات وسائل عديدة من الائتمان,وغالبا ما تكون هذه العملية محفوفة بالمخاطر التي تتعدد مصادرها وتختلف طرق قياسها .

في هذا الفصل سنتعرض إلى القروض المصرفية ومخاطرها,وعليه قمنا بتقسيمه إلى مبحثين يتفرع كل منهما إلى مجموعة من المطالب محاولين بذلك الإلمام بمختلف جوانب الموضوع :

المبحث الأول : عموميات حول القروض المصرفية,نقوم فيه بدراسة عامة للقروض من حيث مفهومها,نشأتها,أصنافها,وكذا خطوات منحها .

المبحث الثاني : مخاطر القروض وسنحاول إبراز ماهية المخاطر,تصنيفها,وأخيرا طرق قياسها.

المبحث الأول : عموميات حول القروض المصرفية.

تعد القروض المصرفية الاستخدام الرئيسي لودائع البنوك التجارية وعمليات الإقراض هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة .

المطلب الأول : مفهوم القروض المصرفية.

أولا : تعريف القروض المصرفية.

نظرا للمكانة التي يمثلها القرض المصرفي في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد أعطيت له عدة تعاريف أهمها.

"مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ القرض في موعد مستقبلي متفق عليه"[1].

" تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد و المؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة,على أن يتعهد المدين بتسديد أو سداد تلك الأموال و فوائدها وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل على السداد[2].

" القرض يعرف على أنه تسليف المال للاستثمار في الانتاج و الاستهلاك وهو يقوم على عنصريين أساسيين هي الثقة أولا و المدة ثانيا[3].

(1) عبد المعطي رضا رشيد, محفوظ أحمد جودة, ادارة الائتمان,ط1,دار وائل للنشر ,عمان,الأردن,1999,ص31

(2) عبد المطلب عبد حميد,البنوك الشاملة,عملياته او ادارتها,الدار الجامعية ,الاسكندرية,2000,ص103.

(3) شاكر قزوين,محاضرات في اقتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر ,ص90

" القرض هو أساس نشتاط البنوك و المؤسسات فهو فعل ثقة بين الطرفيين (المقرض والمقترض) ويتضمن تقديم الأموال مقابل وعد التسديد ولا يعتبر قرضا إلا إذا توفرت فيه الفجوة الزمنية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص عناصر القرض و المتمثلة في :

- الثقة .

-الائتمان .

- الغرض من الائتمان : أي الشيء المستخدم في القرض .

- الفجوة الزمنية : وهي الفترة الزمنية الممنوح فيها الائتمان.

- المقابل: العائد الذي يحصل عليه البنك والمتمثل في سعر الفائدة .

- الضمانات :هي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد .

. ثانيا : نشأة القروض

يعرف الدارسين للعلوم المالية و المصرفية أن البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى لم تصل إلى ما هي عليه الآن باعتبار شكلا من أشكال الوساطة المالية إلا بعد أن مرت بمراحل تطور غاية في الأهمية غيرت من شكلها ودورها ونهج عملها ولربما أهدافها حتى غدت أنضج وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد، والذي يعتبر إحدى أهم الموضوعات التي تسعى الدول إلى ضمان تحقيقها أملا في زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي, ضمن المعروف أن النشاط الاقتصادي لأي بلد يدور ضمن دائرتين (مادية و نقدية) فالدائرة المادية تتمثل في التدفقات السلعية (العرض الكلي) أما التدفقات النقدية تتمثل (الطلب الكلي) وحتى يضمن الاقتصاد الشكل المتوازن ماليا فلابد عليه أن يحقق التعادل بين معدل التغيير في كلا التدفقيين[(1)]

[(1)] حمزة محمود الزبيدي, ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني, مؤسسة الوراق, عمان, الأردن, ط1, 2002,ص30,32